

مدخل الأهمية النسبية وتحليل الخطر

مفهوم الأهمية النسبية كما جاء في: معايير المحاسبة
المالية (الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة
المالية FASBs):

يعتبر قدر المعلومات المحاسبية المحذوفة
أو المحرفة قدراً هاماً : إذا كان من المحتمل أن يؤدي
إلى تغيير أو التأثير على التقدير الشخصي
للمستثمر العادي، والذي يعتمد على ذلك القدر
عند اتخاذ قرار ما؛ وذلك في ضوء الظروف
المحيطة.

مسئولية المراجع ودوره فيما يتعلق بالأهمية النسبية:

- يعتبر المراجع مسئولاً عن تحديد ما إذا كانت القوائم المالية ككل محرفة تحريفاً هاماً أم لا،
- وإذا وجد تحريفاً هاماً فعلى المراجع مسؤولية إخطار إدارة المنشأة محل المراجعة بذلك التحريف للقيام بالتصويب والتعديل في القوائم المالية،
- وإذا رفضت إدارة المنشأة القيام بذلك فعلى المراجع في هذه الحالة عدم إصدار تقرير نظيف، وإصدار تقرير عكسي على الأقل (أي عكسي أو خالي من الرأي).

خطوات تطبيق الأهمية النسبية في المراجعة:

تتمثل خطوات تطبيق الأهمية النسبية فيما يلي:

1- تحديد التقدير الأولي للأهمية النسبية.

2- تخصيص التقدير الأولي للأهمية النسبية بين الحسابات.

3- تقدير مقدار التحريف الكلي في كل حساب.

4- تقدير مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية.

5- مقارنة مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية بالتقدير الأولي للأهمية النسبية.

ويلاحظ أن الخطوتين الأولى والثانية يتم تنفيذهما خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة، وتتم الخطوة الثالثة خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة، أما الخطوتان الرابعة والخامسة فيتم تنفيذهما في نهاية عملية المراجعة وبالتحديد في مرحلة تقييم النتائج لإصدار تقرير المراجعة.

التقدير الأولي للأهمية النسبية:

يُعتبر التقدير الأولي للأهمية النسبية بمثابة تحديداً للحد الأقصى من التحريف الذي قد يوجد في القوائم المالية ولا يؤثر في قرارات المستثمر العادي، وبذلك فإنه يقل بقيمة وحدة نقدية واحدة عن المقدار الذي يعتبره المراجع هاماً.

ومن الأفضل أن يقرر المراجع في المراحل الأولية لعملية المراجعة المقدار الكلي النهائي للتحريف في القوائم المالية الذي يُعتبر هاماً. ويمكن تعديل هذا المقدار خلال تنفيذ عملية المراجعة بالزيادة أو النقص إذا ظهر وتبين للمراجع معلومات جديدة عن العميل، ويُسمى المقدار الجديد: التقدير المعدل للأهمية النسبية.

العوامل المختلفة التي تؤثر في تحديد التقدير الأولي للأهمية النسبية:

1- حجم أعمال المنشأة محل المراجعة
مقاساً بإجمالي الإيرادات أو الأصول أو
صافي الدخل يؤثر في هذا التحديد
طردياً؛ وذلك لأن الأهمية النسبية
مفهوم نسبي وليس مطلق.

2. الأسس المستخدمة لتحديد المقدار الذي

يعتبر هاماً، والتي قد تكون:

(2/أ) صافي الدخل قبل الضرائب للسنة

الجارية، فمثلاً إذا كان **مقدار التحريف يزيد**

عن 10٪ من هذا الأساس يعتبر تحريفاً هاماً،

وإذا قل عن 5٪ يعتبر غير هام، وإذا كان

بين (5٪ - 10٪) فإن الأمر يحتاج إلى مزيد

من التقدير الشخصي لتحديد أهميته.

(2/ب) متوسط صافي الدخل قبل الضرائب عن مدة ثلاث سنوات سابقة للسنة الجارية، ويتبع هذا الأساس إذا كان صافي الدخل قبل الضرائب للسنة الجارية صغيراً أو كبيراً جداً على خلاف المعتاد.

(2/ج) إجمالي الأصول أو إجمالي الأصول المتداولة أو الثابتة، ويلاحظ أن النسب مع هذا الأساس تكون بين (3% - 6%) وتعتبر هذه النسب قواعد مشتقة من الممارسة العملية.

3- هناك مجموعة أخيرة من العوامل النوعية
(خلاف ما سبق من عوامل كمية) فعلى سبيل
المثال يكون التحريف هاماً ومؤثراً بغض النظر
عن مقداره إذا:

(3/أ) تعلق التحريف بغش وليس بخطأ غير
متعمد.

(3/ب) أدى التحريف إلى تغيير اتجاه الأرباح
من اتجاه تصاعدي إلى تحقيق خسائر أو العكس.

سبب إجراء عملية تخصيص للتقدير الأولي للأهمية النسبية:

نظراً لأن هذا التقدير يتم على مستوى القوائم المالية ككل، بينما تتم عملية جمع قرائن وأدلة الإثبات على مستوى الحسابات، لذلك كان من الضروري إجراء عملية تخصيص التقدير الأولي للأهمية النسبية بين الحسابات.

لماذا يفضل معظم المراجعين إجراء عملية التخصيص بين حسابات الميزانية بدلاً من حسابات قائمة الدخل؟

يرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في:

- 1- عدد حسابات الميزانية أقل من عدد حسابات قائمة الدخل في معظم عمليات المراجعة مما يؤدي إلى تخصيص مقادير أكبر للحسابات مما يزيد من كفاءة عملية المراجعة.

2. تركّز معظم إجراءات المراجعة علي حسابات الميزانية.

3. معظم التحريفات في حسابات قائمة الدخل لها آثار متساوية وعكسية على حسابات قائمة المركز المالي (الميزانية) ، ويرجع ذلك لإتباع نظام القيد المزدوج.

س - ما هو المقصود بمصطلح التحريف
المسموح به وفقاً لنشرات المراجعة عن

المعايير؟

الإجابة: التحريف المسموح به هو: المقدار
المخصص لكل حساب من التقدير الأولي
للأهمية النسبية على مستوى القوائم
المالية.

□ تقدير مقدار التحريف الكلي في الحساب:

حيث أن المراجع يستخدم أسلوب العينات بدلاً من أسلوب الفحص الشامل، فإن الأخطاء المكتشفة في العينة تستخدم لتقدير التحريف الكلي في المجتمع وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

3500 ر.س.

صافي التحريف في العينة

÷

÷

50.000 ر.س.

القيمة الدفترية للعينة

= 0.07

×

450.000 ر.س.

×

القيمة الدفترية للمجتمع

=

=

31.500 ر.س.

التحريف الكلي في الحساب

صافي التحريف في العينة 3500 (الفرق بين القيمة قبل المراجعة وبعد المراجعة للعينة محل المراجعة)

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للعينة}}{\text{القيمة الدفترية لعينة المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي}} = \frac{50.000}{0.07}$$

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للمجتمع}}{\text{القيمة الدفترية للمجتمع المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي}} = \frac{450.000}{31.500}$$

التحريف الكلي في الحساب

□ أهم النتائج المترتبة على مقارنة مقدار التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية بالتقدير الأولي للأهمية النسبية:

1. إذا كان مقدار التحريف الكلي تجاوز (أي أكبر من) الحد الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية: فإن المراجع يرفض القوائم المالية، باعتبارها محرفة تحريفاً جوهرياً أو هاماً ومؤثراً؛ وإذا لم تقم إدارة العميل بتصويب الأخطاء المكتشفة لتخفيض التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية بحيث يصبح أقل من الحد الأدنى للتقدير الأولي للأهمية النسبية، فإن المراجع يجب أن يصدر تقريراً عكسياً على الأقل.

2. أما إذا كان التحريف الكلي النهائي أقل من الحد الأدنى
للتقدير الأولي للأهمية النسبية فإن المراجع هنا يقبل
القوائم المالية، باعتبارها ليست محرفة تحريفاً جوهرياً أو
هاماً ومؤثراً،

فإذا لم تقم إدارة العميل بتصويب الأخطاء المكتشفة لكي
تصبح القيم قبل المراجعة مساوية للقيم بعد المراجعة،
فإن المراجع هنا يجب أن يصدر تقريراً مقيداً: لأن القوائم هنا
على الرغم من أنها ليست محرفة تحريفاً جوهرياً؛ إلا أنها
تحتوي على تحريف غير جوهري أو غير مؤثر تأثيراً جوهرياً
على عدالة القوائم المالية للمنشأة.

مثال: قام أحد المراجعين بمراجعة بند العملاء بقائمة المركز المالي لإحدى منشآت الأعمال والتي بلغ صافي دخلها قبل الضريبة 14.000.000 ريالاً. ؛ حيث كان رصيد العملاء كما يظهر بقائمة المركز المالي 10.000.000 ريالاً

وكان المراجع قد قرر اختيار عينة من حساب العملاء للقيام بمراجعتها بلغت قيمتها الدفترية 2 مليون ريالاً.

وقد كانت قيمة العينة بعد المراجعة 1.700.000 ريالاً

فإذا علمت أن التقدير الأولي للأهمية النسبية قد قدره المراجع بناءً على المعدل المتعارف عليه لمبلغ صافي الدخل قبل الضرائب؛

فالمطلوب: 1. حساب مقدار التحريف الكلي لحساب العملاء.

2. تحديد القرار الذي سيتخذه المراجع عقب قيامه بما سبق.

الإجابة

صافي التحريف في العينة 300.000 (الفرق بين القيمة قبل المراجعة
وبعد المراجعة للعينة محل المراجعة)

÷ ÷
القيمة الدفترية للعينة 2.000.000 (القيمة الدفترية لعينة
المراجعة كما

تظهر في قائمة المركز المالي)

0.15 =

× ×
القيمة الدفترية للمجتمع 10.000.000 (القيمة الدفترية لمجتمع
المراجعة

كما تظهر في قائمة المركز المالي)

=

التحريف الكلي في الحساب 1.500.000 =

يلاحظ مما سبق أن:

1. الحد الأدنى للتقدير الأولي للأهمية النسبية

$$700.000 = 14.000.000 \times 5\%$$

2. الحد الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية

$$1.400.000 = 14.000.000 \times 10\%$$

3. وبما أن مقدار التحريف الكلي النهائي في القوائم

المالية 1.500.000 قد تجاوز (أي أكبر من) الحد

الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية والبالغ

1.400.000

لذلك فإنه يجب على المراجع أن يرفض القوائم
المالية، باعتبارها محرقة تحريفاً جوهرياً أو هاماً
مؤثراً، وإذا لم تقم إدارة المنشأة بتصويب الأخطاء
المكتشفة لتخفيض التحريف الكلي النهائي في
القوائم المالية بحيث يصبح أقل من الحد الأدنى
للتقدير الأولي للأهمية النسبية، فإن المراجع
هنا يجب أن يصدر تقريراً عكسياً [أو سلبياً]
على الأقل.

تناولنا فيما سبق خطوات تطبيق الأهمية النسبية والتي

تتمثل في:

- 1- تحديد التقدير الأولي للأهمية النسبية (والذي يمكن تعديله في ضوء المستجدات فيصبح بمثابة التقدير المعدل).
- 2- تخصيص التقدير الأولي للأهمية النسبية بين الحسابات.
- 3- تقدير مقدار التحريف الكلي في كل حساب.
- 4- تقدير مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية.
- 5- مقارنة مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية بالتقدير الأولي للأهمية النسبية.

كما تبين لنا أن:

**التحريف المسموح به هو: المقدار
المخصص لكل حساب من التقدير
الأولي للأهمية النسبية على
مستوى القوائم المالية.**

□ كما تبين لنا كيفية تقدير مقدار التحريف الكلي في الحساب:
 حيث أن الأخطاء المكتشفة في العينة تستخدم لتقدير التحريف الكلي
 في المجتمع وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

3500 ج

صافي التحريف في العينة

÷

÷

50.000 ج

القيمة الدفترية للعينة

= 0.07

×

×

450.000 ج

القيمة الدفترية للمجتمع

=

=

31.500 ج

التحريف الكلي في الحساب

قام أحد المراجعين بمراجعة بند العملاء بقائمة المركز المالي لمنشأة النجاح والتي بلغ صافي دخلها قبل الضريبة 27 مليون ريالاً سعودياً؛ حيث كان رصيد العملاء كما يظهر بقائمة المركز المالي 10 مليون ريالاً سعودياً؛ وكان المراجع قد قرر اختيار عينة من حساب العملاء للقيام بمراجعتها بلغت قيمتها الدفترية 2 مليون ريالاً سعودياً.

وقد كانت قيمة العينة بعد المراجعة 1.400.000 ريالاً سعودياً
فالمطلوب:

1. حساب مقدار التحريف الكلي لحساب العملاء.
2. تحديد القرار الذي سيتخذه المراجع عقب قيامه بما سبق،
ونوع التقرير الواجب عليه إصداره.

صافي التحريف في العينة 600.000 (الفرق بين القيمة قبل

المراجعة وبعد المراجعة للعينة محل المراجعة)

÷ ÷

القيمة الدفترية للعينة 2.000.000 (القيمة الدفترية لعينة

المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي)

0.3 = =

× ×

القيمة الدفترية للمجتمع 10.000.000 (القيمة الدفترية لمجتمع

المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي)

= التحريف الكلي في الحساب 3.000.000

= التحريف الكلي في الحساب 3.000.000 ج

1. الحد الأدنى للتقدير الأولي للأهمية النسبية = $27.000.000 \times 5\%$
= 1.350.000 ريالاً سعودياً

2. الحد الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية = $27.000.000 \times 10\%$
= 2.700.000 ريالاً سعودياً

3. وبما أن مقدار التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية 3.000.000 أي أنه قد تجاوز الحد الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية 2.700.000 ؛ لذلك فإنه يجب على المراجع أن يرفض القوائم المالية، باعتبارها تحتوي على تحريف هام مؤثر، إذن إذا لم تقم الإدارة بتصويب الأخطاء فهنا لابد أن يقوم المراجع بإصدار تقرير عكسي أو سلبي على الأقل.

□ كما تبين لنا أن أهم النتائج المترتبة علي مقارنة مقدار التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية بالتقدير الأولي للأهمية النسبية:

أنه إذا كان مقدار التحريف أكبر من الحد الأقصى للتقدير الأولي للأهمية النسبية: فحينئذ يرفض المراجع القوائم المالية، بإعتبارها محرفة تحريفاً هاماً مؤثراً، فإذا لم تقم إدارة العميل بتصويب التحريفات المكتشفة (لتخفيض التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية بحيث يصبح أقل من الحد الأدنى للتقدير الأولي للأهمية النسبية) فإن المراجع يجب أن يصدر تقريراً عكسياً على الأقل.

أما إذا كان مقدار التحريف الموجود بالقوائم المالية أقل من الحد الأدنى للتقدير الأولي للأهمية النسبية: فحينئذٍ يقبل المراجع القوائم المالية، باعتبارها ليست محرفة تحريفاً جوهرياً أو هاماً ومؤثراً،

فإذا لم تقم إدارة العميل بتصويب التحريفات المكتشفة في القوائم المالية (بحيث تصبح القيم قبل المراجعة مساوية للقيم بعد المراجعة) فإن المراجع يجب أن يصدر تقريراً مقيداً.

مدخل تحليل الخطر لرفع كفاءة وفعالية المراجعة:

بَيِّن معيار المراجعة الدولي رقم (315)
بعنوان: تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر
التحريف الهام:

أنه ينبغي على المراجع الخارجي تفهم المنشأة
وبيئتها؛ بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية
بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف
الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية.

وقد عرّف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي
AICPA في معياره رقم (47) مخاطر
المراجعة Audit Risk بأنها:

المخاطر الناتجة عن فشل المراجع - دون
أن يدري - في تعديل رأيه بشكل ملائم،
بخصوص قوائم مالية بها أخطاء أو تحريفات
جوهرية.

كما يمكن تعريف مخاطر المراجعة أيضاً بأنها

**احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية محل
الفحص وذلك بسبب فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء
الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي
رأيه فيها.**

كما يمكن تعريف مخاطر المراجعة كذلك بأنها

**احتمال إبداء المراجع لرأي غير متحفظ في قوائم
مالية تحتوي على خطأ جوهري.**

**ويلاحظ أن المعهد الأمريكي للمحاسبين
القانونيين قد أكد على ضرورة تقدير المخاطرة
عند التخطيط للمراجعة حيث بين أنه:**

**يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة
بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن،
ومناسب لإبداء رأي سليم في القوائم المالية، وقد
يتم تقدير المخاطر بصورة كمية أو غير كمية.**

وتتقضي معايير المراجعة بأن يقوم المراجع بإبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة، غير أنه عند تحديده لمستوى المخاطر فإنه يقوم بذلك على مستوى كل عنصر من عناصر القوائم المالية،

بمعنى أنه يقوم بتحديد مستوى المخاطر الذي يتعلق بكل رصيد من أرصدة الحسابات الواردة في القوائم المالية أو الذي يتعلق بكل نوع من المعاملات،

وذلك حتى يتمكن من تحديد إجراءات المراجعة اللازمة للتحقق من كل رصيد أو كل نوع من المعاملات، وبطريقة تمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة عند مستوى منخفض من المخاطر.

إذن مما سبق نخلص إلى أن مخاطر المراجعة يمكن تعريفها بأنها:

احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها.

كما يمكن تعريف مخاطر المراجعة كذلك بأنها احتمال إبداء المراجع لرأي غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على خطأ جوهري.

➤ **فمخاطر المراجعة النهائية أو كما تسمى أحياناً مخاطر**
المراجعة المقبولة Acceptable Audit Risk هي:

✓ **قياس لكيفية استعداد المراجع لقبول احتمال أن يكون**
بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد انتهاء عملية
المراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ.

✓ **وعندما يقرر المراجع مخاطر المراجعة عند أقل مستوى**
مقبول للخطر، فهذا يعني أن المراجع يرغب في أن يكون
أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية غير محرفة جوهرياً.

**ويلاحظ أن تأكيدات المراجعة تكون
مكتملة (متمة) لمخاطر المراجعة؛**

**فمثلاً لو كانت: مخاطر المراجعة المقبولة 2٪
فإن ذلك يعني أن التأكد في المراجعة يبلغ
98٪ وكلاهما يفيد نفس المعنى.**

ومما سبق يمكن تعريف الخطر العام للمراجعة بأنه:

فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية ومن ثم الحكم الخاطئ عليها

فيذكر أنها سليمة على غير الحقيقة؛ أو يرفضها وهي سليمة إذا ظن على نحو خاطئ أنها مشوهة أو محرفة.

ويتكون هذا الخطر من ثلاثة أخطار
فرعية؛ هي:

1. الخطر الحتمي (المتلازم)
(Inherent Risk):

وهو الذي ينشأ من طبيعة العنصر محل
المراجعة.

2. خطر الرقابة (Control Risk):

وهو الخطر الذي ينشأ من
ضعف نظام الرقابة وعدم
قدرته على منع أو اكتشاف
الأخطاء.

3. خطر الاكتشاف (Detection Risk):

ويتعلق خطر الاكتشاف
بمدى فعالية إجراءات المراجعة
في اكتشاف الأخطاء.

ويتضمن خطر الاكتشاف عنصرين ،

هما:

الأول: مخاطر المراجعة التحليلية.

الثاني: مخاطر المراجعة التفصيلية.

نموذج خطر المراجعة لأغراض التقييم:

خطر المراجعة المحقق = الخطر الحتمي × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف المحقق

نموذج خطر المراجعة لأغراض التخطيط:

- نموذج خطر المراجعة هو نموذج يعكس العلاقات بين كل من خطر المراجعة المقبول والخطر الحتمي (المتأصل) وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف المخطط حيث أن:

خطر المراجعة المقبول

خطر الاكتشاف

← الخطر الحتمي × خطر الرقابة

= المخطط

- فإذا كان خطر الاكتشاف المخطط قد تم تقديره**
- بدرجة مرتفعة فإن المراجع يستطيع القيام بالآتي:**
- 1- يأخذ أحجام عينات أصغر.**
 - 2- يستطيع تأدية إجراءات المراجعة أثناء السنة دون انتظار إعداد القوائم المالية.**
 - 3- يستطيع المراجع اختيار إجراءات مراجعة توفر أدلة إثبات ذات حجية أقل (تكاليف منخفضة).**

أما إذا كان خطر الاكتشاف المخطط قد تم تقديره
بدرجة منخفضة فإن المراجع يستطيع القيام
بالآتي:

- 1- يأخذ أحجام عينات كبيرة (أكبر).
- 2- يستطيع المراجع تأدية معظم إجراءات المراجعة
بعد إعداد القوائم المالية.
- 3- يستطيع المراجع اختيار إجراءات مراجعة توفر
أدلة إثبات ذات حجية عالية (تكاليف مرتفعة).

ويربط المراجع بين مستوى خطر الرقابة ومستوى الخطر الحتمي - واللذان لا يتحكم فيهما - ومستوى خطر الإكتشاف - والذي يتحكم فيه عن طريق توسيع حجم العينة ومن ثم تخفيض خطر المراجعة.

وبما أن خطر المراجعة النهائي يتكون من محصلة الأخطار الثلاثة التي تؤدي إليه وهي خطر الرقابة وخطر الإكتشاف والخطر الحتمي؛ فإن

$$\text{خطر الاكتشاف} = \text{الخطر النهائي} \div (\text{خطر الرقابة} \times \text{الخطر الحتمي})$$

ويجب أن يحدد المراجع الخطر النهائي في نسبة صغيرة، حيث أن مكمل هذه النسبة هو مستوى الثقة في الحكم الذي يصدره على القوائم المالية وتتراوح هذه النسبة بين 5 ؛ 10٪ عادة حسب مستوى تحفظ المراجع وقدرته على تحمل المخاطر.

وعلى سبيل المثال: إذا حدد المراجع مستوى الخطر النهائي للمراجعة عند 5٪ وحدد من خلال فحص نظام الرقابة الداخلية مستوى خطر الرقابة بـ 80٪ ثم حدد مستوى الخطر الحتمي عند 60٪

فإن مستوى خطر الاكتشاف =

الخطر النهائي

الخطر الحتمي x خطر الرقابة = 0.8

= 0.1 تقريبا